الجمهـوريـــة الجزائـريـــة الـديمقـــراطيـــة الشـعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université MUSTAPHA STAMBOULI
de Mascara

جامعة مصطفى اسطمبولي

كلية العلوم الإنسانية

قسم :...علم الإجتماع .

الدكتور:....بن سولة نورالدين **....**

الدرجة العلمية: ....محاضر أ

السند البيداغوجي الخاص بمقياس:

التحليل الإجتماعي لحقوق الإنسان

موجه لطلبة السنة: ..سنة ثالثة علم الإجتماع (سداسي 05) ...
فـــــــــــــرع: ...علوم إجتماعية .....
ميـــــــــــــدان: .....علوم إنسانية وإجتماعية .....
عدد صفحات السند (مع احتساب الواجهة وما تلاها): .....53.....

لجنة تحكيم السند:

الرقم	اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	جامعة الانتماء
01			
02			
03			

السنة الجامعية :...2025/2024

الجمهـوريـــة الجزائـريـــة الـديمقـــراطيـــة الشـعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université MUSTAPHA STAMBOULI
de Mascara

جامعة مصطفى اسطمبولي

كلية العلوم الإنسانية

مطبوعة بيداغوجية

مقياس : التحليل الإجتماعي لقضايا حقوق الإنسان

سداسي 05 ليسانس علم الإجتماع

من إعداد الدكتور : بن سولة نورالدين

السنة الجامعية :...2025/2024

الصفحة الثانية توضع فيها شهادة تدريس المقياس ممضاة ومؤشر عليها من طرف رئيس القسم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم : 263 / ق ع إ ج/ ك ع إ إ/ج م إج/ 2024 معسكر في: 2024/12/03

شهادة

نحن الممضون أسفله:

السيد: د/ بوحلوان عبد الغاني، رئيس قسم علم الاجتماع .

أشهد بأن الأستاذ: **بن سولة نور الدين**

الرتبة: أستاذ محاضر (أ)

قد أشرف على تدريس المقاييس التالية بقسم علم الاجتماع .

المقياس	المستوى	السنة
التطور التاريخي و القانوني للإعلام (محاضرة + أعمال موجهة)، السداسي الأول	2 ماستر إتصال	2025 . 2024
التحليل الاجتماعي لحقوق الانسان (محاضرة)، السداسي الأول	3 ليسانس علم الاجتماع	2025 . 2024
الإعلام الجديد و مجتمع المعرفة (أعمال موجهة)، السداسي الأول	2 ماستر إتصال	2025 . 2024
مجتمع المعرفة (محاضرة)، السداسي الأول	1 ماستر عمل وتظيم	2025 . 2024

رئيس القسم
بوحلوان عبد الغاني
رئيس قسم علم الاجتماع بكلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية

للمراسلة: ص ب 305، مامونية، معسكر، 29000 ، الجزائر. Adresse : BP. 305, Mamounia, Mascara, 29000, Algérie
الهاتف / الفاكس: 045 81 11 52 Fax :/ Tél

الصفحة الثالثة يصور فيها جدول السداسي الذي يضم المقياس ومحتويات المقياس الذي يخص

5- السداسي الخامس:

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي				المعامل	الأرصدة	نوع التقييم	
	16-14 أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة	أعمال تطبيقية	أعمال أخرى			مشاريع	امتحان
وحدات التعليم الأساسية	180س	6س	6س			9	20		
و ت أ 1 (ج/أ/م)									
النظريات المعاصرة في علم الاجتماع	45	1:30	1:30			3	5	X	X
سوسيولوجيا الأنظمة الاجتماعي 1	45	1:30	1:30			2	5	X	X
و ت أ 2 (ج/أ/م)									
علم اجتماع المؤسسات 1	45	1:30	1:30			2	5	X	X
الدراسات المؤسسية في علم الاجتماع	45	1:30	1:30			2	5	X	X
وحدات التعليم المنهجية	45	3,00	3,00			4	6		
و ت م (ج/أ/م)									
ملتقى التدريب على البحث الاجتماعي	45	1:30	1:30			2	3	X	X
تحليل ومعالجة المعطيات الاجتماعية	45	1:30	1:30			2	2	X	X
وحدات التعليم الإستكشافية	67.30	3س	1:30			2	4		
و ت أ 1(ج/أ/م)									
المادة الإجبارية: الحوكمة وأخلاقيات المهنة	45	1:30	1:30			1	2		X
و ت أ 2(ج/أ/م									
اختيار مادة واحدة 1-الحق والأخلاق 2-تحليل اجتماعي لقضايا حقوق الانسان 3- أعلام وشخصيات وطنية في تاريخ الجزائر المعاصرة	22:30	1:30				1	2		X
وحدة التعليم الأفقية	22:30	1:30				1	1		
و ت أ ف 1(ج/أ/م)									
لغة أجنبية 1	22:30	1:30				1	1	x	
المادة 2									
و ت أ ف2 (ج/أ/م)									
مجموع السداسي 5	360سا	12سا	12سا			16	30		

السند البيداغوجي مؤشر عليه بالختم الدائري لرئيس القسم مثل ما هو مبين اسفله

السداسي الخامس:
وحدة التعليم الاستكشافية:

المادة :تحليل اجتماعي لقضايا حقوق الانسان

الرصيد:2

المعامل:1

أهداف التعليم(*ذكر ما يفترض على الطالب اكتسابه من مؤهلات بعد نجاحه في هذه المادة ، في ثلاثة أسطر على الأكثر*)
يتمكن الطالب من دراسة وتحليل القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان.

المعارف المسبقة المطلوبة (*وصف مختصر للمعرفة المطلوبة والتي تمكن الطالب من مواصلة هذا التعليم، سطرين على الأكثر*)
اكتساب معارف علمية : التشريعات ومبادئ حقوق الإنسان
محتوى المادة:
التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان المواثيق الدولية والوطنية
واقع حقوق الإنسان ي العالم العربي
حقوق المرأة
حقوق الطفل
حقوق الإنسان . حرية التغبير والتفكير
حق في العمل والسكن والرعاية الصحية

طريقة التقييم: امتحان

الفهرس

مقدمة : 12

أهداف المقياس 13

محاضرة 01: مدخل مفاهيمي 14

تقسيم حقوق الإنسان : 15

الجيل الأول : الحقوق المدنية والسياسية 15

الجيل الثاني : الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية..... 15

الجيل الثالث : حقوق التضامن 16

مناقشة..... 16

محاضرة 02: تاريخ حقوق الإنسان..... 18

شريعة حمورابي أو قوانين حمورابي 18

عصر التشريعات 19

نتائج الثورتين الأمريكية والفرنسية 20

مناقشة : 21

محاضرة 03 : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 22

مناقشة : 23

أسئلة للنقاش : 23

المحاضرة 04 : النصوص المكملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان..... 24

محاضرة 05 : آليات حماية حقوق الإنسان..... 26

مفهوم آليات حماية حقوق الإنسان 26

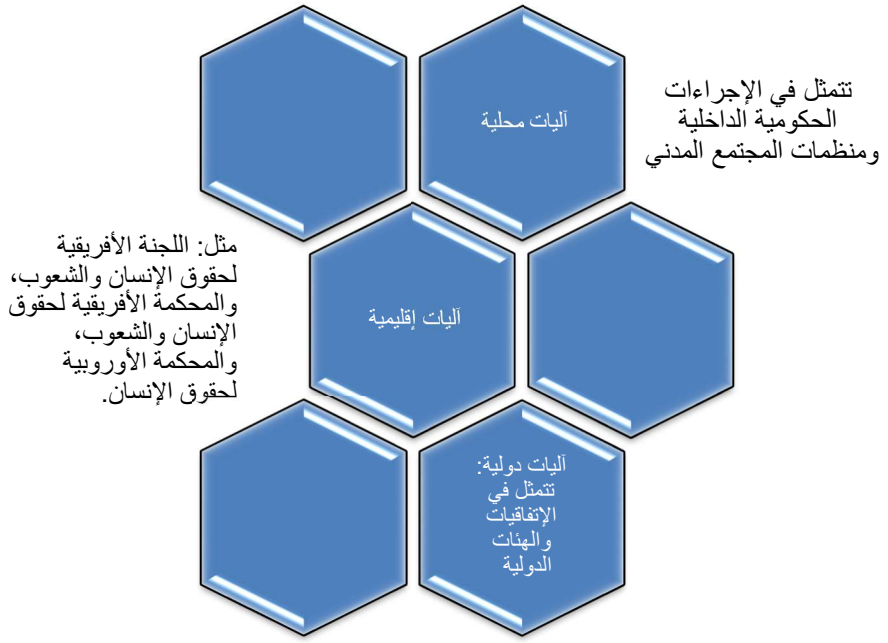

27 .....

بن سولة نورالدين : 2023/2022..... 27

يمكن تقسيم آليات حماية حقوق الإنسان إلى 03 أقسام..... 27

آليات الحماية الدولية..... 27

آليات الحماية الإقليمية 29

آليات الحماية المحلية..... 29

محاضرة 06:حقوق الإنسان في الوطن العربي..... 30

مناقشة : 32

محاضرة 07: حقوق الإنسان في الجزائر (1)..... 33

دستور 1963 :..... 33

دستور 1976:..... 34

دستور 1989 35

محاضرة 08: حقوق الإنسان في الجزائر (1)..... 36

حقوق الانسان في ظل دستور 1996 و التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس 201.:..... 36

الحقوق السياسية و المدنية..... 36

الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية..... 37

تكريس حقوق الإنسان في القوانين الجزائرية الاخرى..... 38

مصادقة الجزائر على إتفاقيات حقوق الانسان 38

مصادقة الجزائر على المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان 39

تحفظات الجزائر على اتفاقيات حقوق الإنسان..... 39

الاجهزة الوطنية لحقوق الانسان..... 40
الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان: 40
المرصد الوطني لحقوق الانسان :..... 40
وسيط الجمهورية 41
دور الاجهزة الحكومية وغير الحكومية في حماية حقوق الإنسان 41
السلطة القضائية في حماية حقوق الإنسان 41
السلطة التشريعية– البرلمان– في حماية حقوق الإنسان: 41
دور الأحزاب السياسية:..... 42
دور وسائل الإعلام..... 42
دور الجمعيات والنقابات..... 42
دور المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان..... 42
دور اجهزة التعليم والتكوين..... 43
محاضرة 09: وسائل الإعلام وحقوق الإنسان..... 44
دور وسائل الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان 44
وسائل الإعلام كأداة لانتهاك حقوق الإنسان..... 45
الإعلام الرقمي وحقوق الإنسان 45

أخلاقيات الإعلام وحقوق الإنسان 45
الخاتمة 46
محاضرة 10: حول تقارير انتهاك حقوق الإنسان 47
مفهوم تقارير انتهاك حقوق الإنسان 47
أهداف التقارير 48
أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي توثقها التقارير 48
الانتهاكات المدنية والسياسية: 48
الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية: 48
الانتهاكات ضد الفئات المستضعفة: 48
انتهاكات حقوق اللاجئين والمهاجرين: 49
مصادر تقارير انتهاكات حقوق الإنسان 49
المنظمات الدولية 49
المنظمات المحلية والمجتمع المدني 49
وسائل الإعلام 49
شهادات الأفراد والضحايا 49
تحديات التقارير حقوق الإنسان 50

دور الإعلام الرقمي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان 50

المراجع المعتمدة : 52

مقدمة :

يعتبر التحليل السوسيولوجي لحقوق الإنسان موضوع بالغ الأهمية لطلبة العلوم الإجتماعية بالنظر للعلاقة التي تجمع بين النصوص القانونية والإنعكاسات الإجتماعية الناتجة عنها ، إذ يسمح المقياس للطالب بالتعرف على دور الصراعات الإنسانية عبر مختلف الأزمنة ومعالجتها في أطر قانونية منظمة من جهة ، ومن جهة أخرى الأبعاد والأهداف الخفية التي تنضوي عليها هذه النصوص ومختلف الظواهر الإجتماعية المصاحبة لها .

من خلال هذه المحاضرات سعينا لتوضيح العلاقة القائمة بين النصوص القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان والتغيرات الإجتماعية عبر مختلف الحقب الزمنية وهو ضمن تخصص طلبة سنة ثالثة علم الإجتماع . حيث تعتبر النصوص القانونية بصفة عامة من بين المتغيرات التي تدخل ضمن تكوين الأطر الإجتماعية وهي في نفس الوقت تتغير بتغير تلك الأطر بمعنى أن العلاقة هي علاقة تبادلية تكاملية تسمح للطالب بإكتساب فهم وقراءة وتحليل الآثار الإجتماعية المترتبة عن النصوص القانونية في ميدان حقوق الإنسان والعوامل المتحكمة فيها كذلك من خلال تناول مجموعة من المحاضرات بدءا بالتأطير المفاهيمي ،ثم التطور التاريخي لحقوق الإنسان وأبرز النصوص القانونية في هذا المجال ، ومقارنة بين مجموعة من الدول وصولا للنصوص القانونية لحقوق الإنسان بالجزائر .

أهداف المقياس

- تمكين الطالب من الإحاطة بمفهوم حقوق الإنسان، وتطوراتها ،
- ربط حقوق الإنسان كنصوص قانونية بمختلف التغيرات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية عبر مختلف الحقب الزمنية ،
- إثارة قضايا متعلقة ببعض الحقوق في ظل بعض المرجعيات الثقافية والاجتماعية والدينية .

محاضرة 01: مدخل مفاهيمي

ما المقصود بحقوق الإنسان **Human Rights** ؟

«حقوق الإنسان هي المبادئ الأخلاقية أو المعايير الإجتماعية التي تضمن حقوق أساسية لا يجوز المس بها»

وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص في العالم بغض النظر عن هويته أو مكان وجوده أو لغته أو ديانته أو أصله العرقي أو أي وضع آخر، وحمايتها مكفولة في إطار القوانين المحلية والدولية وهي كلية تنطبق في كل مكان وفي كل وقت ومتساوية لكل الناس.(ساحي فوزية ، 2020)

من خلال التعريف السابق يمكن إستخلاص مجموعة من الخصائص التي تتميز بها حقوق الإنسان :

عالمية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة : هي حق لكل الناس وفي كل مكان في العالم. وليس بوسع أي أحد أن يتخلى عنها ، كما لا يمكن للآخرين سلبها منه.

عدم القابلية للتجزئة: غير قابلة للتجزئة. وسواء أكانت حقوقاً مدنية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، فهي جميعاً حقوق متأصلة في كرامة كل كائن إنساني. وتبعاً لذلك، فإنها جميعاً تتمتع بوضع متساوٍ كحقوق. وليس ثمة شيء يدعى حقاً 'صغيراً'، وليس ثمة تراتبية في حقوق الإنسان.

ترابط الحقوق مع بعضها البعض : يعتمد تفعيل أحد الحقوق على حقوق أخرى. فمثلاً الحق في الصحة يقوم على الحق في التعليم أو الحق في الوصول إلى المعلومات.

المساواة وعدم التمييز : جميع الأفراد متساوون في التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الأصل الإثني أو العمر أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي وغيره من الآراء، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الملكية، أو مكان الولادة، أو أي وضع آخر، وحسبما توضح اتفاقيات حقوق الإنسان(مرزوقي وسيلة &بن مهني لحسن، 2019).

تقسيم حقوق الإنسان :

الجيل الأول : الحقوق المدنية والسياسية

بدأت هذه الحقوق في الظهور خلال القرنين السابع والثامن عشر واستندت إلى شؤون سياسية. وبدأ حينها إدراك أن هناك أموراً معينة لا يجوز للحكام ممارستها وضرورة أن يكون للناس بعض التأثير على السياسات التي تمسهم. وتمحور الجيل الأول حول فكرتين رئيسيتين من الحقوق هما: الحرية الشخصية وحماية الفرد من الانتهاكات التي تقوم بها الدولة. حيث تتضمن حقوقاً كالحق في المشاركة في الحكومة وحظر التعذيب .(https://www.coe.in, n.d.)

الجيل الثاني : الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية

تمحور هذه الحقوق حول كيفية عيش الناس وعملهم سوياً والضروريات الأساسية للحياة. وهي تستند إلى أفكار المساواة والوصول المضمون إلى السلع والخدمات والفرص الاقتصادية

والاجتماعية الأساسية. وقد حظيت باعتراف دولي مع بروز آثار الثورة الصناعية المبكرة ونشوء الطبقة العاملة والتي أدت إلى أفكار جديدة ومطالب بالعيش الكريم. وأدرك الناس أن الكرامة الإنسانية تحتاج إلى أكثر من الحد الأدنى لتدخل الدولة على النحو الذي تقترحه الحقوق المدنية والسياسية.نذكر منها على سبيل المثال : الحق في التربية والتعليم ،الحق في الصحة، الحق تأسيس عائلة ، الحق في العمل ، الحق في السكن .(www.coe.int)

الجيل الثالث : حقوق التضامن

إن الفكرة الأساسية للجيل الثالث من الحقوق هي التضامن، وتتضمن الحقوق الجماعية للمجتمع أو الناس؛ كالحق في التنمية المستدامة والحق في السلام والحق في بيئة صحية. ففي معظم أنحاء العالم تدل ظروف الفقر المدقع والحروب والكوارث الطبيعية والبيئية أن هناك تطوراً محدوداً جداً في احترام حقوق الإنسان. لهذا السبب شعر الكثير من الناس أن الاعتراف بفئة جديدة من حقوق الإنسان أمر ضروري، إذ من شأن هذه الحقوق ضمان الظروف الملائمة للمجتمعات – لا سيما في الدول النامية – لتكون قادرة على توفير الجيلين الأول والثاني من الحقوق التي تم الاعتراف بها فعلياً. قد تولّد هذا الجيل من الحقوق نتيجة تغير الأفكار والمفاهيم حول الكرامة الإنسانية ونتيجة للتهديدات والفرص الجديدة التي برزت(www.coe.int)

مناقشة

من خلال ما سبق ، يمكن القول أن حقوق الإنسان هي نتيجة لظروف تاريخية وإجتماعية وبتطور هذه الظروف والمتغيرات تتطور هذه الحقوق ، كذلك نشير إلى أن حقوق الإنسان تتميز في المساواة في خصائصها كما سبق الذكر إلا أن هناك قضايا يصعب لدرجة

الإستحالة في التعاطي معها لعدة أسباب كالمعتقد الديني أوالعرقي نذكر على سبيل المثال القضايا المتعلقة بالمثليين جنسيا حيث أن المساواة أو الإقرار بحرية المعتقد والتوجه الديني أو حرية إختيار الشريك للزواج يتعارض مع هذه الحالات لدى المسلمين وحتى غير المسلمين وهو بذلك يهدد المجتمعات الدينية ، نفس الفكرة يمكن تناولها من زاوية أخرى وهي مدى تطبيق حقوق الإنسان أثناء الحروب و الصراعات السياسية والأمنية والأمثلة في هذا الشأن متعددة ,

محاضرة 02: تاريخ حقوق الإنسان

إن تتبع تاريخ حقوق الإنسان يسمح لنا بالفصل بين مستويين ، الأول يتعلق بحقوق الإنسان كممارسة مرتبطة بوجود الإنسان والثانية كمفهوم حديث مرتبط بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي تم طرحه من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال القرن 19 م

لا يمكن القول أن هناك لحظة زمنية معينة بدأت عندها فكرة حقوق الإنسان. وقد إهتم المفكرون والفلاسفة على مر العصور بالتنظير لحقوق الإنسان والمطالبة بحمايتها .

فالتتبع التاريخي لحقوق الإنسان يمتد إلى ماقبل الميلاد ، ورغم وجود تفاوت في الإهتمام بحقوق الإنسان بين الحضارات المختلفة إلأ أن البوادر و المساهمات التي ظهرت خلال الحضارة البابلية (حضارة مابين النهرين «العراق») كنموذج عن الإهتمام بحقوق الإنسان منذ القدم .

شريعة حمورابي أو قوانين حمورابي

هي مجموعة قوانين بابلية يبلغ عددها 282 مادة قانونية سجلها الملك حمو رابي سادس ملوك بابل (حكم من سنة 1792 قبل الميلاد إلى سنة 1750 قبل الميلاد).

حيث تضمن قانون حمو رابي فيما يتعلق بحقوق الإنسان في مفهومها الحديث المساواة بين المحكومين والاهتمام بشكل كبير بدراسة كل ما يخص قوله في قانون الأحوال الشخصية

للرعية، كما طبق على كل من الموظفين ورجال الدين كل سواسية أمام القانون. كما منح المرأة حقوق كثيرة مادية متمثلة في الحفاظ على حقوق المرأة من مهر وطلاق وزواج .

(مرزوقي وسيلة &بن مهني لحسن، 2019)

عصر التشريعات

إن إهتمام التشريعات الوضعية بحقوق الإنسان هو وليد ونتيجة الثورات التي قامت ضد الأنظمة الإستبدادية التي قادتها الشعوب عبر مختلف الحقب التاريخية على غرار :

الثورة الأمريكية والثورة الفرنسة .

- **الثورة الأمريكية *American Revolution*** (1775-1783م) : استمرت 08 سنوات بين سكان أمريكا الشمالية و الإستعمار البريطاني ، إنتهت باستقلال أمريكا .

تكمن أهمية الثورة الأمريكية كونها كانت الممهد لظهور ثورات تحررية ضد الأنظمة الإستبدادية ، حيث تلتها الثورة الفرنسية سنة 1789 . (Open Global Rights, 2021)

- **الثورة الفرنسية French Revolution (1789-1799م)** : إستمرت 10 سنوات ، كان المجتمع الفرنسي يتشكل من 3 طبقات رئيسية، النبلاء، ورجال الدين، والعمال أو عامة الشعب، وكان النبلاء ورجال الدين يحتكرون كل الامتيازات، في حين كانت الطبقة الثالثة التي تشكل غالبية المجتمع، محرومة من كل شيء تقريبا.

كان الجوع منتشرا بين عامة الشعب الفرنسي بسبب شح المواد الأساسية كالخبز وارتفاع أسعار المحاصيل الغذائية. (ليلى جبريل, 2020)

نتائج الثورتين الأمريكية والفرنسية

- كما سبق الذكر الثورة الأمريكية كانت أولى الثورات ضد الأنظمة الإستبدادية وهي مهدت لإنطلاق ثورات أخرى أبرزها الثورة الفرنسية ،
- الإعلان عن حقوق الإنسان والمواطن سنة 1789

The Declaration of Human and Citizens' Rights

La Déclaration des droits de l'Homme et du citoyen

من طرف الجمعية التأسيسية الفرنسية ، و نص على الحق في الحرية والأمن والمساواة بين الجميع أمام القانون وتكافؤ الفرص ،كما نص على مبدأ الحكومة التمثيلية والسيادة الشعبية، أي أن السيادة للشعب وليست للملك، كما عملت الجمعية على إلغاء الامتيازات الإقطاعية، وأقرّت توزيع الضرائب بين أفراد الشعب بالتساوي دون تمييز طبقي وأمّمت أموال الكنيسة وأراضيها باعتبارها ملكا للشعب .(هند فخري سعيد, 2020)

- إلغاء الملكية المطلقة وإعلان النظام الجمهوري، الذي أقر فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير.

- القضاء على النظام القديم الإقطاعي، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

- إلغاء الحقوق الإقطاعية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة، كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية.

- ظهور تشريعات ونصوص قانونية وتنظيمية خاصة بحقوق الإنسان على غرار :

اتفاقية برلين لعام 1855 واتفاقية بروكسل عام 1890 بتحريم الاتجار بالرقيق واتفاقية باريس 1904 بمكافحة الاتجار بالرقيق الأبيض واتفاقية لاهاي عام 1912 بمكافحة المخدارت، واتفاقية باريس لعام 1903 بالعناية بصحة الفرد ومكافحة الأوبئة الضارة بالصحة العامة واتفاقية لندن عام 1914 بتنظيم الإنقاذ البحري .(Open Global Rights, 2021)

مناقشة :

من خلال ما سبق نستنتج أن حقوق الإنسان لم ترتبط بحقبة زمنية محددة وإنما هي مرتبطة إرتباط وثيق بالحياة والممارسة الإنسانية ، في حين أن النصوص والمواثيق القانونية كانت إستجابة لأحداث تاريخية كبرى ومتعددة مناهضة للإستبداد والظلم وإهانة الكرامة الإنسانية .

محاضرة 03 : الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ظهر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من قبل هيئة الأمم المتحدة عام 1948 في «قصر شايو**Palais du Chaillot** » بباريس رداً على "الأفعال الهمجية التي مست الإنسانية" أثناء الحرب العالمية الثانية(Nations, n.d.). وكان إعتماده بمثابة إعتراف بأن حقوق الإنسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وهو يتألف من ثلاثين(30) مادة تناولت الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية ، **وهو عبارة عن ترجمة وتكريس للمطبوعات الأمريكية ،**

نص على **الحقوق المدنية والسياسية** في المواد من03إلى21وتتمثل في: الحق في الحياة والحرية، الحق في السلامة الجسدية، الحق في التحرر من التعذيب والعبودية ومن كل أشكال المعاملة القاسية المنافية للكرامة الإنسانية، الحق في المساواة أمام القانون، الحق في محاكمة علنية أمام محكمة مستقلة، الحق في قرينة البراءة، الحق في التملك، حرية الفكر والرأي والدين والتعبير، المشاركة في تسيير شؤون الدولة والالتحاق بالوظائف العامة...

ونص على **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية** في المواد من22إلى27: كالحق في العمل، الحق في الضمان الاجتماعي، الحق في راتب مناسب لعمل شرعي، الحق في الراحة، الحق في مستوى معيشة تكفل الصحة، الحق في التعليم...

وتنص المادة29 منه على واجبات الفرد نحو المجتمع، أما المادة 30 فتنص على عدم جواز أي نشاط يهدف إلى هدم الحقوق. هذا وأن المادة الأولى منه تنص على أنه:" يولد جميع الناس أحرار ومتساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم أن يعاملوا بعضهم البعض بروح الإخاء..." (كراوفورد, 2023)

مناقشة :

إختلف الفقهاء حول إلزامية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث يرى الكثير أن الإعلان لا يعد وثيقة قانونية فهو يخلو من تحديد كيفية تنفيذه،كما أنه لا يعد اتفاقية دولية، ولم يكن محلا للتصديق منالدول الأعضاءجميعها،وبالتالي ليس له سوى تأثيرأدبي وفلسفي محض،كما أن قواعده بالغة العمومية وتتسم مبادئه بالغموض ولا يتضمن نصوصا محددة قابلة للتنفيذ.

ومن النقاط كذلك الموجهة حول الميثاق العالمي لحقوق الإنسان هو عدم تطرقه للدول والشعوب التي بقيت محتلة ومستعمرة خلال الفترة التي تم إعتماده فيها ، حيث أن نفس السنة تم الإعلان عن قيام إسرائيل بالأراضي الفلسطينية (ماي 1948) .

كذلك نقطة مهمة تتعلق بعالمية حقوق الإنسان حيث أن هذه النقطة تعتبر محل نقاش وجدل واسع إلى يومنا هذا رغم أن ميثاق حقوق الإنسان مضى عليه أكثر من 70 سنة. إذ أن صياغة مواد هذا الميثاق كانت من طرف هيئات غربية لم تراعي خصوصية بقية المجتمعات كالمجتمع الإسلامي .

أسئلة للنقاش :

- إستخرج من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المواد التي تتعارض مضامينها مع خصوصية المجتمع العربي الإسلامي ؟ **مع التعليل بأمثلة**

- للإطلاع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إضغط عنا

المحاضرة 04 : النصوص المكملة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

بناءا على النقائص والإنتقاذات الموجهة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة في الشق المتعلق بإنعدام إلزامية مواده ، صممت هيئة الأمم المتحدة مجموعة إلتزامات وقوانين من شأنها الإعتراف الفعلي بحقوق الإنسان .

في عام 1952 قررت الجمعية العامة أن يكون هناك ميثاقان أو عهدان أحدهما يعالج **حقوق الإنسان السياسية والمدنية** والآخر **حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.** (الأمم المتحدة.n.d ,)

إلى جانب هذه الوثائق الدستورية الدولية العامة تبنت الأمم المتحدة عدة من الاتفاقيات والإعلانات ذات الصلة الوثيقة بالإنسان أهمها :

- الاتفاقية الدولية لإزالة التمييز العنصري وأشكاله كافة 1965.
- الإعلان الخاص بإزالة كل أشكال عدم التسامح والتمييز القائم على الدين أو المنفعة. وقد صدرت الجمعية العامة بتوافق الآارء في نوفمبر 1981 .
- الإتفاقية الخاصة بإزالة كل أشكال التمييز ضد النساء، وقد أقرتها الجمعية العامة في ديسمبر 1979 ودخلت حيز النفاذ في سبتمبر 1981 .
- الإتفاقية الخاصة بمكافحة التعذيب والمعاملة أو العقاب القاسي واللاإنساني او المحط من الكرامة وقد تبنتها الجمعية العامة 1984 ودخلت حيز النفاذ منذ 26 يوليو 1987 بين سبعين دولة.

- الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل وقد تبنتها الجمعية العامة في 20 نوفمبر .
- الإعلان الخاص بالحق في التنمية وقد أقرته الجمعية العامة في 4 ديسمبر 1986 .
- الاثقافية الخاصة بالسكان الأصليين والقبليين في البلدان المستقلة. وقد أقرته الجمعية العامة لمنظمة العمل الدولية في اجتماعها السنوي علم 1989 .
- الاتفاقية الخاصة بمركز اللاجئين وقد دخلت حيز النفاذ من 22 نيسان 1954 وكذلك الاتفاقية الخاصة بعديمي الجنسية وقد انضمت إليه أكثر من مئة وخمسين دولة .
- الإعلان الخاص باللجوء الإقليمي الذي أقرته الجمعية العامة في 1967/12/14 .
- الأثقافية الخاصة بحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وقد أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة 1991 . (المكتبة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا," 2008)

محاضرة 05 : آليات حماية حقوق الإنسان

مفهوم آليات حماية حقوق الإنسان

يشير مصطلح "آلية حقوق الإنسان" إلى الهيئات والمنظمات التي تعمل على تقييم وضع حقوق الإنسان في بلد معين ومكافحة التجاوزات المنتهكة حولها. إنّ هذه الآليات وعلى الرغم من اختلاف طبيعتها تكمّل وتعزّز بعضها البعض. تُعدّ توصياتها بشكل عام بالغة الأهمية، بحيث تترجم الالتزامات القانونية والتزامات الدولة إلى خريطة طريق تهدف إلى تحسين حالة حقوق الإنسان في بلد معين وتعزيز التنمية المستدامة .(مجموعة الأمم المتحدة للتنمية.n.d)

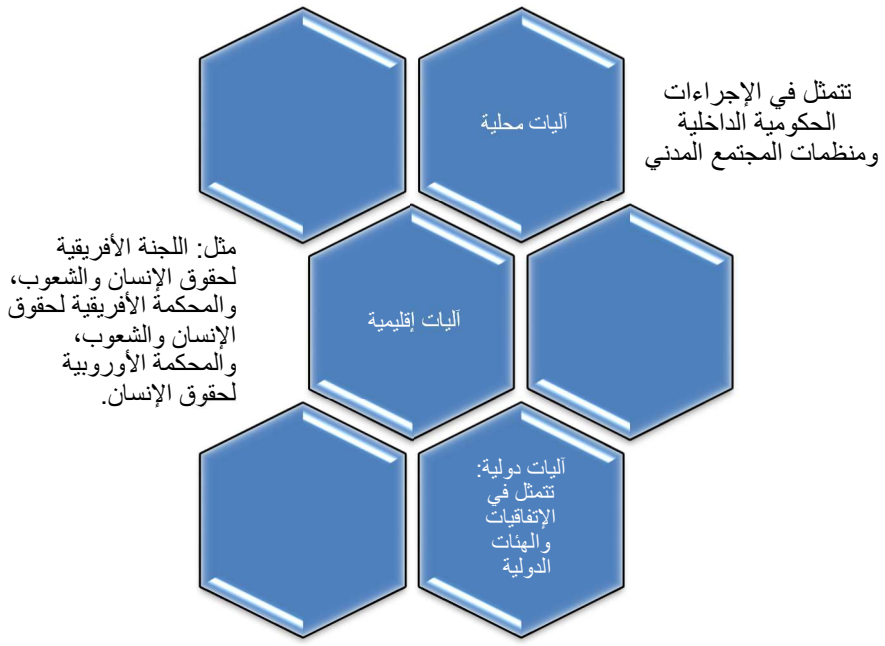

يمكن تقسيم آليات حماية حقوق الإنسان إلى 03 أقسام

آليات الحماية الدولية

هناك عدة مستويات وآليات لحماية حقوق الإنسان الدولية نذكر أبرزها :

1) القرارات الدولية: يهدف إجراء رفع التقارير بالأساس إلي تسهيل الإشراف علي أداء دولة ما لالتزاماتها بمقتضي ميثاق الأمم المتحدة، وهناك العديد من الاتفاقيات الدولية التي تلزم الدول على رفع هذه التقارير كالعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية (لجنة حقوق الإنسان ؛ العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) ؛ الاتفاقية الدولية لإزالة كافة أشكال التمييز العنصري (لجنة إزالة التمييز العنصري) ...إلخ

2) البلاغات الفردية: نصت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان علي إمكانية بحث شكاوي الأفراد من الانتهاكات ،ومن هذه الاتفاقيات :البروتوكول الاختياري للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛اتفاقية مكافحة التعذيب .

3) المحاكم الخاصة:على غرار محاكم **نورمبورغ**،**طوكيو**،المحاكم الخاصة **برواندا** **ويوغسلافيا**،والمحكمة الخاصة بالتحقيق في اغتيال رفيق الحريري اللبناني، ،كلها كانت تتابع المواضيع الجنائية المتعلقة بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادات الجماعية . (عدناني جلال الدين &حزاب ربيعة, 2022)

4) المحاكم الخاصة:على غرار محاكم نورمبورغ،طوكيو،المحاكم الخاصة برواندا ويوغسلافيا،والمحكمة الخاصة بالتحقيق في اغتيال رفيق الحريري اللبناني،ومحاكم أخرى خاصة بسيراليون وتيمور الشرقية،كلها كانت تتابع المواضيع الجنائية المتعلقة بالانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والإبادات الجماعية .

5) مجلس حقوق الإنسان:بعد إقرار الجمعية العامة 2006 إصلاح لجنة حقوق الإنسان وتأسيس مجلس مستقل عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتأسيسه كجهاز تابع لأجهزة الهيأة الأممية،جاء القرار 251/60 القاضي بإنشاء مجلس حقوق الإنسان كآلية بديلة للجنة حقوق الإنسان بتصويت 170 دولة، يتكون المجلس وفقا للفقرة 7 من القرار من 47 دولة وفقا للتوزيع الجغرافي العادل،13افريقيا،13آسيا,6أوروبا الشرقية،8أمريكا الجنوبية،و**البحر الكاريبي**،7 أوروبا الغربية. (بن مكي نجاة, 2021)

آليات الحماية الإقليمية

عندما تفشل المؤسسات المحلية بدعم القانون، أو إذا كانوا هم أنفسهم المخالفين للقانون، فإنه قد يكون من الممكن أو من الضروري التماس الإنصاف خارج الحدود الوطنية، تعطي الأطر القانونية الإقليمية أصحاب الحقوق الذين انتهكت حقوقهم إمكانية رفع قضيتهم أمام هيئة إقليمية، على أن تكون الدولة المعنية جزء من هذا الإطار، وأن تكون جميع سبل الانتصاف الوطنية قد استنفدت أو تعتبر غير فعالة.

عادة ما تكون مؤسسات حقوق الإنسان الإقليمية مختصة برصد تنفيذ الحق في التعليم والتمتع به، وذلك من خلال تقديم التقارير. (عبد المنعم بن أحمد، 2010)

آليات الحماية المحلية

يوفّر النظام القانوني المحلّي الحماية القانونية لحقوق الإنسان المكفولة بموجب القانون الدولي، ومن جهةٍ أخرى يفرض التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان على الحكومات وضع تشريعات وتدابير في حماية حقوق الإنسان والالتزام بها بما يتوافق مع نصوص المعاهدات. فعلى الحكومات الإلتزام بحماية حقوق الإنسان من خلال منع انتهاك حقوق الأفراد والجماعات القاطنين على أراضي الدولة، وإنصاف أي فرد يتعرّض لانتهاك حقوقه إضافةً إلى الالتزام باحترام تلك الحقوق من خلال عدم حرمان أيّ شخص منها، أو حتى التدخّل في كيفية ممارسة الأشخاص لحقوقهم، وحماية هذه الحقوق، واتخاذ الإجراءات. (آلاء جابر، 2021)

تجدر الإشارة إلى أن معاهدات واتفاقيات حقوق الانسان المصادق عليها والمنشورة في الجريدة

الرسمية تصبح جزءا من القانون الجزائري وتبعا لذلك يسمح للمواطنين والافراد والقضاة و المحاميين الاعتماد علي مثل هذه المعاهدات للمطالبة بالحقوق المنصوص عليها .وبالتالي تصبح المعاهدة الدولية وسيلة متاحة امام المواطنين للمطالبة بحقوقهم .

محاضرة 06:حقوق الإنسان في الوطن العربي

تشترك الدول العربية فيما يخصّ بمسألة حقوق الإنسان كيفية الدفاع عنها، وهناك محددات أساسية عربية وإسلامية للتعامل مع قضية حقوق الإنسان .

تجسدت هذه الجهود في الوثيقيتين :"الإعلان الإسلامي لحقوق الإنسان"و "الميثاق العربي لحقوق الإنسان".

بدأت فكرة **الإعلان الإسلامي** لحقوق الإنسان عام 1979، عندما قرّر المؤتمر الإسلامي العاشر لوزراء الخارجية تشكيل لجنة مشاورة من المتخصصين الإسلاميين لإعداد

لائحة بحقوق الإنسان في الإسلام، وقد أُحيلت لاحقا على المؤتمرات الإسلامية إلى أن تمت الموافقة عليها في المؤتمر التاسع عشر لوزراء الخارجية في القاهرة 1990. ("المكتبة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا," 2008)

وقف عند الكثير من القضايا منها:

-حقوق الطفل (الحضانة، الرعاية بكل أشكالها)،

-الزواج والأسرة،

-الحق في التّعلم،

-الحق في العقيدة وتقرير المصير،

-حرية التنقل،

-حق العمل والحق في الكسب المشروع.

-أكد هذا الإعلان في ختامه على أنّ مجمل ما ورد في حقوق الإنسان وحرياته مقيّدة بأحكام الشريعة الإسلامية.

أما **الميثاق العربي لحقوق الإنسان** تم الإعتماد عليه سنة 2004 ، بمناسبة القمة السادسة عشرة لجامعة الدول العربية المنعقدة في تونس العاصمة.

هذا الميثاق يؤكد ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

(المكتبة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا," 2008)

مناقشة :

من خلال هذه المحاضرة نلاحظ أن حقوق الإنسان في الوطن العربي إنقسمت لمرحلتين مختلفتين بإختلاف الخريطة العربية وموازين القوى العالمية والعربية ، إذ أن النصوص والمواثيق العالمية المبلورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لم تراع خصوصية الدول العربية والإسلامية من حيث صياغة النصوص المنظمة كقضية الحجاب والمثلية الجنسية ، وهنا نجد أن الدول العربية تفطنت لهذا وأكدت من خلال الميثاق الإسلامي على أن حقوق الإنسان تمارس في ظل الدين الإسلامي غير أن ذلك الموقف تغير بسقوط العراق سنة 2003 وظهور أزمات سياسية وأمنية بالدول العربية ليتغير موقف الدول العربية سنة 2004 لتؤكد على تبني ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وماهو مايمكن تفسيره بضغط الدول الكبرى في مقدمتها أمريكا وفرنسا على الدول العربية .

محاضرة 07: حقوق الإنسان في الجزائر (1)

في الجزائر يمكن تناول ثلاث مراحل مهمة حول حقوق الإنسان والتي تشكل حقب مختلفة حول الموضوع وهي :

- دستور 1963 الذي جاء بمسمى الحقوق الاساسية في المواد من «12» إلى «20» ، وتميز بتضييق الممارسة على حقوق الإنسان تحت عبارة « تمارس في إطار القانون»
- دستور 1976 أدرجها المشرع تحت مسمى « الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن» وعرف توسعا في مجال حقوق الإنسان مقارنة بما سبقه ,
- دستور 1989 الذي جاء بعنوان «الحقوق والحريات» ويعتبر قفزة نوعية في هذا المجال للجزائر بالنظر للإنفتاح الإقتصادي الذي عرفته الجزائر وتميز هذا الدستور بإقراره لحقوق جديدة على غرار إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي
- دستور 1996 المعدل سنة 2002 و 2008 وتميزكطلك بتوسع في حقوق الإنسان على غرار حرية التعبير حرية الفكر ، حرية إنشاء أحزاب سياسية حرية التجارة والصناعة ...إلخ

دستور 1963 :

صدر هذا الدستور بعد إستقلال الجزائر ، والملاحظ أن هذا الدستور كان عمره قصيرا بالنظر لما تميزت به هذه المرحلة من صراع حول السلطة فكان هذا العامل له الأثر البالغ على مسألة الحقوق والحريات . (ديلمي عبد العزيز، 202)

جاءت حقوق الإنسان بعنوان «الحقوق الأساسية» من المادة 12 إلى المادة 20 .

يمكن ملاحظة مجموعة من النقاط حول هذا الدستور :

-لم يحط بكل الحقوق المتعلقة بالإنسان واكتفى ببعضها فقط ،

- الحقوق التي تناولها قيدها بعبارة « في إطار القانون» وهذا لقمع الإضرابات والحركات الإحتجاجية في تلك الفترة وتطلعات التوجهات الإشتراكية .

دستور 1976:

تضمن هذا الدستور النص على حقوق الإنسان في الفصل الرابع من الباب الأول تحت عنوان «الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن»

مزج في هذه الصياغة بين حقوق الإنسان وحقوق المواطن كتعبير ضمني على وجود فوارق بينهما ذلك أن حقوق الإنسان أشمل وأعم من حق المواطن .

تميز هذا الدستور بمرحلة مستقرة نوعا ما مقارنة بما سبقها لذلك نجد توسع في في قضايا الحقوق والحريات السياسية والاقتصادية والإجتماعية للمرأة الجزائرية كتوجه جديد في هذا الدستور .

رغم ذلك يرى بعض المحللين أن المشرع الجزائري رغم توسعه في الحقوق إلا أنه كان يقيدها في كل مرة بالقانون « يحدد القانون شروط إسقاط الحقوق ...» (ديلمي عبد العزيز, 2021)

دستور 1989

كانت هذه المرحلة تتميز بخصوصية كبيرة لعدة أسباب على غرار خروج الجزائر من التوجه الإشتراكي ، والإنتقال لنهج جديد يحاول الإنفتاح على تيارات مختلفة خاصة مع ظهور التعددية الحزبية التي جاءت بأفكار جديدة ، كذلك حالة الركود الإقتصادي التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة ، كذلك إنفجار الشارع الجزائري حيث عمت المظاهرات والإضطرابات والإحتجاجات التي انتهت بأحداث أكتوبر 1988 .

كل هذه الظروف ساهمت في بلورة دستور 1989 الذي كان بمتابة إستجابة للساحة الشعبية حيث نص على حق إنشاء الجمعيات السياسية مسايرة للتطورات المحلية والعالمية .

ما يميز هذا الدستور أن تناوله لحقوق الإنسان جاءت في الفصل الرابع بعنوان « الحقوق والحريات» من المادة 28 إلى56 ، وهو إشارة ضمنية بغياب الإعتراف بحقوق الإنسان وإستبدالها بعبارة "**الحقوق والحريات** "

وهذا يمكن تفسيره بالإنتهاكات والإضطرابات التي عرفتها المرحلة وصعوبة تطبيق القوانين الخاصة بحقوق الإنسان . (ديلمي عبد العزيز, 2021)

محاضرة 08: حقوق الإنسان في الجزائر (1)

حقوق الانسان في ظل دستور 1996 و التعديل الدستوري المؤرخ في 06 مارس .201:

الحقوق المكرسة في دستور 1996نذكر مايلي:

الحقوق السياسية و المدنية

- مبدأ وحق المساواة المادة 32: يعتبر مبدأ وحق المساواة –الحق في الجنسية نصت عليه المادة 32،
- الحق في الأمن و في السلامة الجسدية المادة 40 و المادة 59:" لا يتابع أحد ولا يوقف أو يحتجز إلا في حالات محدودة بالقانون وطبقا لأشكال التي نص عليها"
- حرية العقيدة والتعبير: المادة42:"لا مساس بحرمة حرية المعتقد وحرمة حرية الرأي"

المادة 44 : حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي مضمونة للمواطن.حقوق المؤلف يحميها القانون.

- سرية المراسلات والاتصالات الخاصة بكل انواعها و الحق في الحياة الخاصة : المادة 46 :" لا يجوز انتهاك حرمة حياة مواطن الخاصة وحرمة شرفه ويحميها القانون–حرمة المسكن: المادة 47:"تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة المسكن فلا تفتش إلا بمقتضى القانون وفي إطار احترامه".
- حرية الإعلام و والتعبير وحرية الاجتماع و الحق في تكوين وإنشاء الجمعيات والأحزاب

السياسية لتعبير عن آراء وجهات نظره بالخطابات والندوات والمحاضرات المادة 48و49و52و53 من الدستور الجزائري المادة 49: حرية التظاهر السلمي مضمونة للمواطن في إطار القانون الذي يحدد كيفيات ممارستها. قرينة البراءة – المادة 56الحق في المساعدة القضائية المادة57عدم رجعية القوانين المادة 58. (محمد بن حيدة, 2018)

الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية

- حرية التجارة و الصناعة: المادة 53:"حرية التجارة و الصناعة مضمونة و تمارس في إطار القانون –حق الملكية: من العقارات و المنقولات و حرية التصرف فيها والتي نصت عليها المادة 64 وقد تناولت المادة المادة65 : الحق في التعليم مضمون.
- المادة 67 : تشجع الدولة على إنجاز المساكن.
- تعمل الدولة على تسهيل حصول الفئات المحرومة على سكن.
- المادة 68 : للمواطن الحق في بيئة سليمة.
- تعمل الدولة على الحفاظ على البيئة.
- يحدد القانون واجبات الأشخاص الطبيعيين والمعنويين لحماية البيئة.
- الحقوق الجماعية :وردت هذه الحقوق في نص المادة المادة30 من الدستور الجزائري بقولها" الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من أجل التحرر السياسي

والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري" . (محمد بن حيدة, 2018)

تكريس حقوق الإنسان في القوانين الجزائرية الاخرى

أصدرت الجزائر عدة قوانين – عضوية وعادية – تكرس ماجاء في النصوص الدستورية كما أدخلت الجزائر تعديلات على عدد من النصوص التشريعية بهدف مطابقتها مع التزاماتها الدولية المصادق عليها. فقانون العقوبات يحمي الحق في الحياة ومنع التعذيب والمساس بكرامة الاشخاص وملكيتهم، أي انه يعاقب على الجرائم المرتكبة ضد حقوق الانسان والقانون التجاري ينظم حرية التجارة و الصناعة و القانون المدني الذى يكرس الحق في الملكية الخاصة و حقوق البائع والمشتري و المؤجر و المستاجر. (عكسة إسعاد & سعيدي شعاعة، 2022)

قانون الجنسية الذي يكرس الحق في الجنسية، قانون الأسرة ينص على المساواة بين المرأة و الرجل، وعدلت عدة قوانين عضوية وعادية منها قانون الانتخاب " الحق في الانتخاب " وقانون الصحافة و الاعلام " حرية الراي و التعبير و قانون الاحزاب اسياسية".

مصادقة الجزائر على إتفاقيات حقوق الانسان

- قبلت الإعلان العالمى لحقوق الإنسان واعلنت ذلك في دستورسنة (1963)، صدقت على اتفاقية منع الابادة الجماعيةالاتفاقيةالخاصة اللاجئين في سنة (1963)اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري(1966) و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (1972)"العهدان الدوليان الخاصان بالحقوق المدنية والسياسية

والحقوقالاقتصادية والاجتماعية والثقافية" (1989)، كما صادقت على "البروتوكول الاختياريالأول" الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (1989) المتعلق بقبول الشكاوى الفردية، و"اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أواللاإنسانية أو المهينة" (1989)، و"اتفاقية حقوق الطفل" (1993)، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (1996)، المعاهدة المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة (سنة 2004). و"اتفاقية حمايةالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم" (2005).

مصادقة الجزائر على المواثيق الإقليمية لحقوق الإنسان

بالنسبة للمواثيق الإقليمية، وافقت الجزائر على "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام" الصادر ممنظمة مؤتمر التعاون الإسلاميفي العام 1990، وانضمت إلى "الميثاقالأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (1983) صادقت عليه في 1986 و. كما وافقت على "الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل" الذي اعتمدته القمة العربية في تونس في مايو 2004، و صادقت عليه في 2006" . (سمير شوقي.n.d ,)

تحفظات الجزائر على اتفاقيات حقوق الإنسان

- تحفظت الجزائر على أحكام بعض الاتفاقيات التي صادقت عليها، ومنها:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة": تحفظت الجزائر على مبدأالمساواة بين الرجل والمرأة وربطته بعدم تعارضها مع قانون الأسرة– خاصة في مسالة الميراث ،

- اتفاقية حقوق الطفل": تتحفظ الجزائ و تفسر حق الطفل في حرية الفكر والدين، بالتوافق مع النظم القانونيةالجزائرية وخاصة الدستور الذي ينص على أن دين الدولة هو الإسلام، كما تفسر حاجة الطفل اليتيم للرعاية بنظام الكفالة وليس التبني

الاجهزة الوطنية لحقوق الانسان

لا يكفي النص على الحقوق في الدساتير والقوانين الخرى و ادماج الاتفاقيات في القوانين الداخلية بل يجب السعي الى تطبيق الحقو في الحياة العامة للجزائريين لذلك يتوفر في الجزائر عدة اجهزة و مؤسسات تهدف لحماية حقوق الإنسان ومنها:

الوزارة المنتدبة المكلفة بحقوق الإنسان:

ظهرت هذه الوزارة في سنة 1991 في ظل حالة الطوارئ التي عرفتها البلاد وكان هدفها الاساسي المساعدة في ضمان حقوق المواطنين ...لكن سرعان ما تم الغاؤها سنة 1992- في عهد المجلس الأعلى للدولة- وتم استبدالها بالمرصد الوطني لحقوق الانسان.

المرصد الوطني لحقوق الانسان :

تم إنشاؤه سنة 1992 في فترة شهدت فيها الجزائر اضطرابات سياسية وامنية وارتكبت فيها جرائم مروعة وقد سعي المرصد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان و تقديم توصيات ومقترحات إلى الجهات الرسمية والتصديق على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. بنشر ثقافة حقوق الإنسان و إعداد التقارير إلى رئيس الجمهورية...ونظرا للانتقادات التي وجهت لهذا الجهاز تم الغاءه سنة 2001 لتحل محله اللجنة الاستشارية لترقيةوحماية حقوق الإنسان. (سمير شوقي، (n.d.

وسيط الجمهورية

انشئ سنة 1996 والغي سنة 1999 مهمته الأساسية هى تلقى شكاوى الجمهور اعتراضا على قرارات أو أفعال من جانب الإدارة العامة وحماية الناس من انتهاك حقوقهم من إساءة استخدام السلطة وإخضاع الحكومة والعاملين بها إلى قدر أكبر من المساءلة من جانب الجمهور.تعد مؤسسات "الأمبودسمان" إحدى الآليات المهمة لحماية الناس من انتهاك حقوقهم القانونية من إساءة واستخدام السلطة، – يعرف في الاسلام بديوان المظالم–

دور الاجهزة الحكومية وغير الحكومية في حماية حقوق الإنسان

السلطة القضائية في حماية حقوق الإنسان

تعد الآليات القضائية أهم الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان باعتبار القضاء هو الجهة المختصة بتطبيق القوانين فى الدولة، وتحقيق العدالة بين أفراده سواء كانوا حكاماً أو محكومين.

السلطة التشريعية- البرلمان- في حماية حقوق الإنسان:

يفترض أن تقوم السلطة التشريعية بدور اساسي في حماية حقوق الإنسان من خلال القوانين التي تشرعها او تعدلها او تناقشها او حتي ترفضها بما يضمن حقوق المواطنين وتتوافر فى المجالس النيابية في كل العالم لجان برلمانية مختصة بحقوق الإنسان، وهي تحمل في الجزائر تسمية لجنة الحقوق والحريات. (سمير شوقي.n.d ,)

دور الأحزاب السياسية:

تعد الأحزاب وسيلة سياسية لحماية وترقية حقوق الانسان حيث يعد هذا الموضوع هدفا تلتقي فيه جميع البرامج و الانظمة الحزبية

دور وسائل الإعلام

تلعب وسائل الإعلام– وتحديدا المستقلة– . دوراً حاسماً في التأثير على مسار حقوق الإنسان سواءا بنشر هذه الحقوق او من خلال دورها الرقابي، وقدرتها على إثارة القضايا والانتهاكات المختلفة، وتوفير المعلومات الخاصة بها و شهد القرن الحالى انتشار الإعلام الإلكترونى والمدونيين والتطور الكبير فى نظام الاتصال.

دور الجمعيات والنقابات

: تعمل الجمعيات و النقابات على حماية حقوق المواطنين خاصة اذا كانت متعلقة ببعض القطاعات العمالية او بعض الفئات الضعيفة وتتنوع بل تكثر هذه الجمعيات التي بلغ عددها منذ سنة 1988 خمسين الف جمعية غير ان الجمعيات الاكثر نشاطا هي تلك التي تدافع عن حقوق المرضى و حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة والاطفال و خاصة النساء ويبرز أيضا دور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق العمال.

دور المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان

تعد المنظمات غير الحكومية ، إحدى الآليات المهمة في تعزيز حقوق الإنسان– هي شخص من اشخاص القانون الداخلي–، وبل ويعتبر وجودها في بلد ما، ومدى حريتها في العمل أحد المعايير الرئيسية للحكم على مدى احترام الدول لحقوق الإنسان. (سمير شوقي , n.d.)

تخضع هذه الجمعيات في تنظيم إجراءات تأسيسها وإشهارها ومتابعة نشاطها وحلها لقوانين تنظيم الجمعيات و شهدت الجزائر نشأة عدد من منظماتحقوق الإنسان مثل: "الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان" (1985)؛و فرع لمنظمة "العفو الدولية/الجمعية الجزائرية" (1989).

دور اجهزة التعليم والتكوين

يقوم الوسط التعليمي و التربوي و الاكاديمي بدور فعال في مجال حقوق الانسان من خلال الندوات والملتقيات والمنشورات و نظرا لاهمية هذا الموضوع أدمج في البرامج التي يتم تدريسها في طور التدرج ومابعد التدرج في الجامعات الجزائرية سواءا في معاهد الحقوق اوالصحافة اوالعلوم السياسية.. كما تدرس في عدة مدارس عليا كالمدرسة الوطنية للقضاء و الشرطة والمدرسة الوطنية للإدارة وفي مدارس الدرك الوطني، والجيش الشعبي الوطني. (سمير شوقيn.d)

محاضرة 09: وسائل الإعلام وحقوق الإنسان

دور وسائل الإعلام في تعزيز حقوق الإنسان

تلعب وسائل الإعلام دورًا حاسما في تعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر الوعي وتسليط الضوء على القضايا الحقوقية في المجتمعات. فهي تساهم في توعية الأفراد بحقوقهم الأساسية عبر التقارير الإخبارية، البرامج التثقيفية، والمنصات الرقمية التي تناقش قضايا مثل المساواة، حرية التعبير، والعدالة الاجتماعية. كما تعمل على كشف الانتهاكات وفضح الممارسات غير القانونية، مما يساعد في محاسبة الجهات المسؤولة والضغط على الحكومات والمنظمات لاتخاذ تدابير لحماية الحقوق والحريات. بالإضافة إلى ذلك، تتيح وسائل الإعلام للفئات المهمشة فرصة إيصال أصواتها إلى الرأي العام وصناع القرار، مما يعزز ثقافة الحوار المجتمعي ويشجع على تبني سياسات تدعم حقوق الإنسان. ومع ذلك، يتطلب دور الإعلام المسؤولية والالتزام بالمعايير المهنية لضمان دقة المعلومات ومنع التضليل، مما يعزز الثقة في الإعلام كأداة فعالة للدفاع عن القيم الإنسانية .(مكتبة حقوق الإنسان(.n.d. ,)

تُعتبر وسائل الإعلام سلطة رابعة تساهم في تشكيل الرأي العام والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال:

- **نشر الوعي،**
- **مراقبة الانتهاكات وكشفها ،**
- **الضغط على الحكومات والمنظمات،**
- **تمكين الفئات المهمشة،**(مكتبة حقوق الإنسان(.n.d. ,)

وسائل الإعلام كأداة لانتهاك حقوق الإنسان

تُعتبر وسائل الإعلام سلطة رابعة تلعب دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام والدفاع عن حقوق الإنسان من خلال نشر الوعي وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان عبر البرامج التوعوية والتغطية الإعلامية، إضافةً إلى تسليط الضوء على القضايا الإنسانية مثل الفقر، التمييز، والعنف. كما تسهم في مراقبة الانتهاكات وكشفها من خلال فضح الممارسات غير القانونية كالتعذيب، الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، ودعم القضايا العادلة المتعلقة بحقوق المرأة، الطفل، وذوي الاحتياجات الخاصة. إلى جانب ذلك، تمارس وسائل الإعلام دورًا مهمًا في الضغط على الحكومات والمنظمات لتحفيزها على اتخاذ قرارات تصب في مصلحة حقوق الإنسان، فضلًا عن دعم التشريعات والقوانين التي تحمي الحريات والحقوق الأساسية. علاوةً على ذلك، تساهم في تمكين الفئات المهمشة عبر إعطائها صوتًا للتعبير عن معاناتها وتعزيز الحوار المجتمعي حول قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية. ومع ذلك، يمكن أن تتحول وسائل الإعلام إلى أداة لانتهاك حقوق الإنسان إذا أُسيء استخدامها، مما يستدعي ضرورة التزامها بالمعايير الأخلاقية والمهنية.(هادي اليامي, 2025)

الإعلام الرقمي وحقوق الإنسان

مع تطور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح للإعلام الرقمي تأثير كبير على حقوق الإنسان، حيث يوفر مساحة حرة للتعبير عن الآراء ومشاركة القضايا الحقوقية، كما يسهم في تنظيم الحملات الحقوقية والتعبئة المجتمعية لتعزيز الوعي والدفاع عن الحريات. ومع ذلك، فقد يكون أيضًا مصدرًا للانتهاكات الإلكترونية مثل التنمر، خطاب الكراهية، وانتهاك الخصوصية، مما يستدعي ضرورة وضع ضوابط أخلاقية وقانونية لاستخدامه بشكل مسؤول. (وايامو.n.d. ,)

أخلاقيات الإعلام وحقوق الإنسان

لضمان دور إيجابي للإعلام في تعزيز حقوق الإنسان، يجب الالتزام بالأخلاقيات

الإعلامية مثل:

- **الموضوعية والحياد** في نقل الأخبار دون تحيز.
- **التحقق من المعلومات** قبل نشرها.
- **احترام الخصوصية** وعدم استغلال الأفراد لأغراض تجارية أو سياسية.
- **مكافحة خطاب الكراهية** وتعزيز ثقافة السلام والتسامح.
- **احترام حرية الصحافة** وحماية الصحفيين من التهديدات والانتهاكات .(هادي اليامي, 2025)

الخاتمة

وسائل الإعلام سلاح ذو حدين، فهي قادرة على تعزيز حقوق الإنسان من خلال نشر الوعي، كشف الانتهاكات، وتمكين الفئات المهمشة، لكنها في الوقت ذاته قد تتحول إلى أداة لانتهاك الحقوق عبر نشر المعلومات المضللة، التحريض على الكراهية، أو انتهاك الخصوصية. لذلك، من الضروري أن نكون مستهلكين واعين للمعلومات، نتحقق من مصداقيتها قبل تصديقها أو مشاركتها، ونمارس حقنا في مساءلة الإعلام عن مدى التزامه بالمهنية والموضوعية. كما ينبغي أن نطالب بإعلام مسؤول يحترم القيم الإنسانية، يلتزم بالشفافية، ويسهم في تحقيق العدالة والمساواة، مع ضرورة دعم التشريعات والسياسات التي تعزز حرية الصحافة وتحميها من الضغوط والتلاعب. فقط من خلال إعلام نزيه ومستقل يمكننا بناء مجتمعات أكثر وعيًا وإنصافًا، حيث تُحترم الحقوق وتصان الحريات.

محاضرة 10: حول تقارير انتهاك حقوق الإنسان

مفهوم تقارير انتهاك حقوق الإنسان

تقارير انتهاك حقوق الإنسان هي وثائق رسمية أو غير رسمية تصدرها جهات مختلفة، مثل المنظمات الحقوقية، الحكومات، وسائل الإعلام، أو الأفراد، بهدف توثيق حالات انتهاك الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات. تلعب هذه التقارير دورًا محوريًا في فضح الممارسات غير القانونية، سواء كانت انتهاكات من قبل جهات حكومية، مجموعات مسلحة، أو حتى جهات خاصة. ويتم إعدادها بناءً على جمع وتحليل الأدلة الموثقة، مثل الشهادات المباشرة، الصور، مقاطع الفيديو، والتقارير الطبية أو القانونية التي تثبت وقوع الانتهاكات.

تساعد هذه التقارير في رفع الوعي حول قضايا حقوق الإنسان محليًا ودوليًا، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الحكومات والمؤسسات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لمنع استمرار هذه الانتهاكات ومعاقبة المسؤولين عنها. كما تعد أداة قانونية مهمة يمكن الاستناد إليها في المحاكم الوطنية والدولية لمحاسبة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية. (الأمم المتحدة(.n.d. ,)

علاوة على ذلك، تُستخدم تقارير انتهاك حقوق الإنسان كوسيلة لتعزيز التشريعات والسياسات التي تحمي الحريات الأساسية، من خلال تقديم توصيات لتحسين الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد، خاصة الفئات المستضعفة مثل النساء، الأطفال، اللاجئين، وذوي الاحتياجات الخاصة. ومع ذلك، فإن دقة هذه التقارير وحياديتها أمر بالغ الأهمية، حيث إن نشر معلومات غير موثوقة أو منحازة قد يضعف مصداقية قضايا حقوق الإنسان ويؤثر على الجهود المبذولة لتحقيق العدالة. لذلك، من الضروري أن تستند هذه التقارير إلى تحقيقات

دقيقة وموثقة لضمان فعاليتها في دعم قضايا حقوق الإنسان على المستوى المحلي والدولي .

(الأمم المتحدة(.n.d ,)

أهداف التقارير

1. **توثيق الحقائق والأدلة** حول الانتهاكات.
2. **إثارة الرأي العام والضغط على الجهات المسؤولة** لاتخاذ إجراءات تصحيحية.
3. **دعم القضايا القانونية** ضد مرتكبي الانتهاكات.
4. **تعزيز جهود الإصلاح وحماية حقوق الإنسان** على المستوى المحلي والدولي.

أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي توثقها التقارير

تشمل تقارير حقوق الإنسان مجموعة واسعة من الانتهاكات، ومنها:

الانتهاكات المدنية والسياسية:

- القتل خارج نطاق القانون.
- التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.
- الاعتقالات التعسفية والاختفاء القسري.
- قمع حرية التعبير والصحافة.

الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية:

- التمييز في العمل والأجور.
- الحرمان من التعليم والخدمات الصحية.
- انتهاكات حقوق العمال، مثل العمل القسري أو ظروف العمل غير الآمنة .

(وايامو.n.d ,)

الانتهاكات ضد الفئات المستضعفة:

- العنف ضد النساء والأطفال.

- اضطهاد الأقليات الدينية أو العرقية.
- الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

انتهاكات حقوق اللاجئين والمهاجرين:

- الترحيل القسري والمعاملة غير الإنسانية.
- رفض توفير الحماية القانونية للاجئين(ZAP, 2023) .

مصادر تقارير انتهاكات حقوق الإنسان

المنظمات الدولية

- **الأمم المتحدة** (مثل مفوضية حقوق الإنسان، منظمة اليونيسف)
- **منظمة العفو الدولية** .(Amnesty International)

المنظمات المحلية والمجتمع المدني

- الجمعيات الحقوقية المحلية.
- المراكز القانونية والمبادرات المدنية.

وسائل الإعلام

الصحافة الاستقصائية التي تكشف الانتهاكات.

الإعلام الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي.

شهادات الأفراد والضحايا

- تقارير مبنية على شهادات حية لضحايا الانتهاكات.
- تسجيلات الفيديو والصور الموثقة من قبل الشهود. (ماعت للسلام, 2024)

تحديات التقارير حقوق الإنسان

على الرغم من أهمية هذه التقارير، إلا أن هناك تحديات تواجهها، منها:

1. **صعوبة الوصول إلى المعلومات** بسبب قمع حرية الصحافة أو الرقابة الأمنية.
2. **التحيز الإعلامي والسياسي،** حيث يتم التلاعب بالمعلومات لخدمة أجندات معينة.
3. **تعرض النشطاء والصحفيين للتهديدات** والاعتقالات.
4. **التلاعب بالمعلومات ونشر الأخبار الزائفة،** مما قد يضر بمصداقية التقارير الحقوقية . (ماعت للسلام, 2024)

دور الإعلام الرقمي في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان

مع انتشار الإنترنت، أصبح الإعلام الرقمي أداة قوية في توثيق الانتهاكات، حيث يسهم في نشر الأخبار بسرعة على مستوى عالمي، مما يتيح للمجتمعات الاطلاع على الأحداث فور وقوعها. كما يوفر مساحة للضحايا والشهود لمشاركة قصصهم وتسليط الضوء على الانتهاكات التي قد لا تحظى بتغطية الإعلام التقليدي. إضافةً إلى ذلك، يتيح الإعلام الرقمي استخدام تقنيات التحقيق الرقمي لتحليل الصور والفيديوهات وكشف الحقيقة، مما يعزز مصداقية التقارير الحقوقية. ومع ذلك، يواجه هذا النوع من الإعلام تحديات كبيرة، مثل التحكم الحكومي في الإنترنت، والتضليل الإعلامي، والاختراقات الأمنية، مما يتطلب تعزيز الجهود لضمان حرية المعلومات وحماية الصحفيين والنشطاء الرقميين من المخاطر المتزايدة.

الخاتمة

تلعب تقارير انتهاكات حقوق الإنسان دورًا حيويًا في كشف الحقائق، حيث تسلط الضوء على الجرائم والممارسات غير القانونية التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، مما يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة. كما تشكل أداة ضغط فعالة لدفع الحكومات والمنظمات الدولية

لاتخاذ إجراءات قانونية وسياسية لمعاقبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات، وتعويض الضحايا، ومنع تكرار الجرائم ضد الإنسانية. ومع ذلك، لضمان مصداقيتها وفعاليتها، يجب أن تكون هذه التقارير موثوقة، محايدة، ومدعمة بالأدلة الموثقة، بما في ذلك شهادات الشهود، الوثائق الرسمية، والصور والفيديوهات التي تثبت وقوع الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري دعم الصحفيين والنشطاء الحقوقيين الذين يعملون على توثيق هذه الجرائم، وحمايتهم من التهديدات والضغوط التي قد يتعرضون لها بسبب نشاطهم. إن تعزيز حرية التعبير وتوفير بيئة آمنة للعاملين في مجال حقوق الإنسان يشكلان ركيزة أساسية لضمان استمرار الجهود الرامية إلى تحقيق العدالة والمساواة وحماية الكرامة الإنسانية في مختلف أنحاء العالم.

المراجع المعتمدة :

https://www.coe.in. (n.d.). The evolution of human rights - Manual for Human Rights Education with Young people - www.coe.int. Retrieved January 23، 2025، from Manual for Human Rights Education with Young people website: https://www.coe.int/ar/web/compass/the-evolution-of-human-rights

U. (n.d.). ،Nations الإعلان العالمي لحقوق الإنسان |الأمم المتحدة. Retrieved January 23، 2025، from United Nations website: https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights

ZAP. (2023، August 31). إتقرير يكشف عن انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان من قبل الشركات الكندية في أمريكا اللاتينية Amazon Watch. Retrieved February 9، 2025، from https://amazonwatch.org/ar/news/2023/0831-report-reveals-shocking-rights-violations-by-canadian-corporations-in-latin-america

آلاء جابر2021) ،. (December 19 آليات حماية حقوق الإنسان. Retrieved January 23، 2025، from موضوع website: https://mawdoo3.com/آليات_حماية_حقوق_الإنسان

الأمم المتحدة .(n.d.-a) .الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية Retrieved from . https://www.ohchr.org/ar/human-rights/economic-social-cultural-rights

الأمم المتحدة .(n.d.-b) .الوقاية من الانتهاكات وتعزيز حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في حالات النزاع وانعدام الأمن . Retrieved fromالمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) website: https://www.ohchr.org

الأمم المتحدة .(n.d.-c) .ما هي حقوق الإنسان؟ Retrieved from .الأمم المتحدة حقوق الإنسان website: https://www.ohchr.org/ar/what-are-human-rights

المكتبة العربية لحقوق الإنسان بجامعة منيسوتا2008) ،. (June 30، 2025، from Retrieved January 23، http://hrlibrary.umn.edu/arabic/CERD-info.html

بن مكي نجاة .(2021) .دور الآليات القضائية الدولية الجنائية في حماية حقوق الإنسان .*مجلة الحقوق والعلوم السياسية*،(1)*8* ، 109–126. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/144379

حقوق الإنسان ..في شريعة حمورابي. (n.d.). Retrieved January 23، 2025، from https://erfan.ir/arabic/6434.html

ديلمي عبد العزيز2021) ،. (2022 ملخص لـ ديلـمي -التحليل الاجتماعي)السوسيولوجي (لقضايا حقوق الإنسان -
محاضرات25 from https://moodle.univ-، 2025،. Retrieved January
chlef.dz/ar/course/info.php?id=1948
ساحي فوزية2020) ،. (2021 *دروس في التحليل الإجتماعي لقضايا حقوق الإنسان* ."جامع البليدة Retrieved from .
https://elearning.univ-blida2.dz/course/view.php?id=1644
سمير شوقي .(n.d.) .حماية حقوق الإنسان في الجزائر :مصادقة الجزائر على اتفاقيات حقوق الانسان Retrieved January .
from https://cte.univ-، 2025،25
setif2.dz/moodle/mod/book/view.php?id=12148&chapterid=2798
عبد المنعم بن أحمد .(2010) .آليات الحماية الإقليمية لحقوق الإنسان .*مجلة الحقوق والعلوم الانسانية*،(2)*3* ، .146–134
Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/87694
عدناني جلال الدين، & حزاب ربيعة .(2022) .آليات حماية حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة .*مجلة العلوم القانونية*
والاجتماعية،(1)*7* ، 138–158. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/181175
عكسة إسعاد، & سعيدي شعاعة .(2022) .واقع حماية حقوق الإنسان في النظام القانوني الجزائري .*مجلة حقوق الإنسان*
والحريات العامة،(1)*7* ، 215–245. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/189304
كراوفورد، ج2023) ،. (6 March كيف سعى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لتغيير العالم23 Retrieved January ،.
from SWI swissinfo.ch website: https://www.swissinfo.ch/ara/politics/، 2025/كيف-سعى-الإعلان-
العالمي-لحقوق-الإنسان-تغيير-العالم48329110/
ليلى جبريل2020) ،. (9 July بحث عن حقوق الانسان في الحضارات القديمة Retrieved from .
https://www.yallanzaker.org/human-rights-ancient-civilizations/
ماعت للسلام .(2024) .الحماية الهشة والعدالة المفقودة ..تحديات حقوق الإنسان في الدول العربية - 2023مؤسسة ماعت للسلام
والتنمية وحقوق الإنسان Retrieved February 9 .%، 2025، from //maatpeace.org/ar
مجموعة الأمم المتحدة للتنمية .(n.d.) .مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة |تعزيز التعاون مع الآليات الدولية للدفاع عن
حقوق الإنسان23 from https://unsdg.un.org/ar/2030-، 2025،. Retrieved January
https://unsdg.un.org/ar/2030-،agenda/strengthening-international-human-rights
agenda/strengthening-international-human-rights

محمد بن حيدة .(2018) .مكانة الحق في الحياة الخاصة في ظل التعديل الدستوري .01-16*مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*، *3*(2)، 33–50. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/81291

مرزوقي وسيلة، & بن مهني لحسن2019) .، .(2020 محاضرات في مقياس حقوق الإنسان-http://tele . Retrieved from ens.univ-oeb.dz/moodle/course/view.php?id=592#section-4

مكتبة حقوق الإنسان .(n.d.) .إسهام وسائل الإعلام -جامعة منيسوتا، مكتبة حقوق الإنسان9 Retrieved February ،. from http://hrlibrary.umn.edu/arab/b018.html،2025

هادي اليامي2025) .، .(9 February الحقوق الرقمية جزء أصيل من حقوق الإنسان الأساسية Retrieved from .العربية website: https://www.alarabiya.net/saudi-

هند فخري سعيد .(2020) .إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789م بين النظرية والتطبيق .*مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية*، *3*(2)، 177–193. Retrieved from https://asjp.cerist.dz/en/article/160283

وايامو .(n.d.) .رصد انتهاكات حقوق الإنسان، وتوثيقها، وإعداد تقارير بشأنها9 Retrieved February ،. 2025 ، from Sudan Justice Hub website: https://sudan-justice-hub.wayamo.com/ar/information-sheet/رصد-انتهاكات-حقوق-الإنسان،-وتوثيقها،/